اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 10-04-2010 رقم العـدد: 2102 رقم الصفحة: 66 مسلسـل: 82 رقم القصاصة: 1

جذب الاستثمار يحتاج إلى التجديد والأفكار!

شهدت المملكة خلال السنوات الأخيرة تطورات تشريعية وقانونية واقتصادية، جعلتها محط أنظار المستثمرين، سواء من داخل المملكة أو خارجها، ولا سيما من دول الخليج والدول المجاورة، خاصة تلك التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، وكانت جولات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حول العالم، تصب في هذا الاتجاه، حيث استهدفت الترويج للإمكانات الضخمة التي توفرها المملكة للمستثمرين، لإغرائهم على الاستثمار الآمن في المملكة، بعيداً عن المخاطر.

اليمامة استضافت عدداً من المختصين للحديث عن وضع ومســـتقبل جذب الاســـتثمار الأجنبي إلى المملكة.

إعداد/ سعد الصميداني

في البداية يؤكد الدكتور سليمان العريني أستاذ الاقتصاد على أهمية الدعم الذي تقدمه الدولة من أجل نجاح الاستثمار، مشيراً إلى ضرورة العمل أكثر وأن الآليات المعمول بها حالياً يجب أن يتم تطويرها وتفعيلها أكثر حتي يواكب هذا العمل الدعم الذي يجده قطاع الاستثمار.

وقال: بشكل عام نعتقد أن وضع الاستثمار الحالي أقل بكثير مما كان متوقعا ومأمولا.

فيما يقول الأستاذ عامر بن محمد الحسيني المتخصص في حوكمة الشركات إن الجهود التي بذلت لتحسين موقع المملكة عالمياً في مجال الاستثمار أدت ثمارها، إلا أنه يؤكد على تحسين بيئة العمل، ويقول إن ذلك سيؤدي إلى خلق فرص استثمارية عديدة وسيمنح الاستثمارات الفرصة للاستمرار والنمو والاستفادة من الميزات الممنوحة مما سيعود بالنفع على البلاد.

الحرية الاقتصادية

إلا أن رجل الأعمال الأستاذ صالح حفني يقول إن

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 10-04-2010 رقم العـدد: 2102 رقم الصفحة: 67 مسلسـل: 82 رقم القصاصة: 2

درجة الحرية الاقتصادية في المملكة تراجعت في عام ٢٠١٠ إلى المركز ٦٤، وذلك وفق تقييم جديد صدر عن مؤسسة هريتدج فاونديشان لتقييم الحريات الاقتصادية في ١٧٩ من الاقتصادات الدولية، بعد أن كانت في المركز ٥٩ في ٢٠٠٩، فيما حلت ثامناً على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أصل ١٧ بلداً. ووفق التقييم الدولي الجديد فإن انخفاض ثلاثة من أصل عشرة مؤشرات تقاس بها مؤشرات الحريات الاقتصادية في العالم وهي: التحرر من الحكومة (الإنفاق الحكومي)، والحرية النقدية، وحرية العمل، أسهمت في تراجع مؤشر المملكة بنتيجة هي ٠.٢- نقطة أقل من العام الماضي..

إلا أن التقرير أكد بقاء رصيد المملكة العام في مستويات أعلى من المتوسط العالمي.

أما الكاتب الاقتصادي فهد حجازي فيُعدد لنا ما تتمتع به المملكة من مميزات عديدة تجعلها مكاناً لجذب الاستثمار وبالتالي خلق فرص استثمارية على جميع الأصعدة، وقال إن المملكة هي بلد الطمأنينة، حيث يفد إليها ملايين المسلمين من الحجاج والمعتمرين سنوياً، وهي ذات أسواق منفتحة على العالم وتعتبر أكبر سوق حرة في المنطقة، وأكبر ما يميزها عن باقي الدول هو عدم وجود شروط تمنع إخراج رؤس الأموال المستثمرة، وخير دليل على ذلك هو بيع مجموعة سيتي جروب حصتها فيما كان يعرف بالبنك السعودي الإمريكي واسترجاع الأموال المستثمرة في نهايات العام ٢٠٠٣، كما أن مركز المملكة المالي يعتبر بحالة فوق الممتازة وتصنيفها العالمي يجعلها من الدول الأولى في تصنيفات الائتمان.

مميزات الاستثمار

وحول مميزات الاستثمار في المملكة يعتقد الدكتور سليمان العريني أن وجود مكة والمدينة في المملكة نعمة من الله سبحانه وتعالى وفيه بركة بمشيئة الله، وكذلك القيادة وما تتمتع به من دعم لكافة الأعمال التي تخدم البلاد،وقال ان نعمة البترول ميزة إستراتيجية يجب أن نركز عليها بشكل كبير وبالتالي نركز على الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المعتمدة على البترول، فهناك أكثر من ٧٠٠ مشتق يمكن التركيز عليها، وأضاف إن موقع المملكة إستراتيجي، إذا نظرنا إلى دبي لفترة طويلة حاولت أن تكون هي الرابط بين الشرق والغرب وبالتالي السعودية يمكن لها دور أكبر ولديها المحفزات مع تقديرنا واحترامنا للدول الأخرى الموجودة في المنطقة، السعودية قادرة فعلا إذا ركزنا ليس فقط على توفير أو تسهيل إجراءات تسجيل الشركات الأجنبية هذه ليست المشكلة، التركيز يجب أن يكون من خلال هذه العوامل المحفزة على جذب الاستثمار الذي له قيمة مضافة للبلد.

فيما يقول الأستاذ عامر الحسيني عند الحديث عما يميز المملكة عن غيرها في هذا المجال، نستطيع القول إن هناك ميزات على مستوى الطموحات، وهناك ميزات داعمة من خلال توافر المواد الأساسية. فالطموحات والآمال التي يدعمها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، ساعدت جهاز الاستثمار في المملكة والقائمين عليه للتحرك بحرية ومرونة أكبر لتحقيق تلك الطموحات. وبالتأكيد فإن ما تتميز به المملكة من صفات عديدة ساهمت في صقل هذه الطموحات والأحلام لتصبح واقعاً ملموساً للجميع. فالمملكة بوصفها واحدة من أكبر الاقتصاديات في العالم، وأسرعها نمواً، وتوسطها لقارات العالم الثالث، وما تنعم به المملكة من استقرار اقتصادي وأمني، كل هذه تعد عوامل جذب قوية لرأس المال الأجنبي للدخول في استثمارات طويلة الأجل. أيضاً فقد قدمت المملكة العديد من التسهيلات والخدمات التي تساعد أيضاً في خلق فرص الاستقطاب. فأنشأت المدن الاقتصادية ذات الأنشطة المختلفة. فعندما تصبح الدولة راعياً لهذه المدن الاقتصادية، فهذا يدعو المستثمر للشعور بالاطمئنان على استثماره، وأن هذا الاستثمار سيكون في الوضع الذي يعود عليه بالفائدة وبالتأكيد سيعود بالنفع على الوطن أيضاً.

مشيراً إلى أن كثيراً من دول العالم تأثرت بأحداث الأزمة المالية العالمية، لكن المملكة لم تتأثر بنفس المستوى الذي حدث في بلدان شقيقة وصديقة. وقال هذا يعد من أهم العوامل التي تساعد في استقطاب الاستثمار الأجنبي في المستقبل. وأيضاً مكانة المملكة السياسية والاقتصادية، ووجودها بين قائمة مجموعة الدول العشرين أيضاً أسهمت في التعريف بالمملكة

د. العريني: الوضع الحالي أقل بكثير مما كان متوقعاً والبترول ميزة إستراتيجية يجب أن نركز عليها

حفني: الاستثمارات المباشرة تحولت بعد الأزمة إلى الدول النامية ونحتاج إلى سلوك النهج الاستباقي في النمط التسويقي

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 10-04-2010 رقم العـدد: 2102 رقم الصفحة: 68 مسلسـل: 82 رقم القصاصة: 3

البنية التحتية تساهم في دعم الاستثمار

ومتانة الوضع الاقتصادي فيها كما ساهمت في التعريف بالفرص الهائلة المتوافرة بها.

سجل مثير للإعجاب

ويقول الأستاذ صالح حفني إن للمملكة سجلاً مثيراً للإعجاب من الاستقرار السياسي والاقتصادي وبيئة الاستثمار في المملكة تعكس تقاليد ليبرالية، وسياسات السوق المفتوحة المؤسسات الخاصة، وقانون الاستثمار الأجنبي الجديد يسمح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠٪ من المشاريع والعقارات، كما أنها تمتلك أكبر احتياطي للنفط في العالم (٢٥٪). وتزخر بموارد طبيعية أخرى بما في ذلك مجموعة واسعة من المواد الخام الصناعية والمعادن مثل البوكسيت والحجر الجيري والجبس، والفوسفات وخام الحديد. ولا توجد أي قيود على صرف العملات الأجنبية وعودة رؤوس الأموال والأرباح. لديها عملة مستقرة جدا وليس لها أي قيود صرف العملات الأجنبية.

والمملكة من بين البلدان القليلة في العالم التي تسمح للشركات على المضي قدماً إلى أجل غير مسمى، على نحو فعال وإعفاء الشركات من العبء الضريبي حتى تصبح مربحة. ولا تفرض ضريبة الدخل الفردي. كما أن تكلفة العمالة في جميع المجالات تقريباً منخفضة. وقال إن كل هذه العوامل وغيرها من العوامل الأخرى تميز المملكة عن غيرها من الدول في جذب الاستثمارات العالمية.

ويضيف الأستاذ فهد حجازي قائلاً: إن المملكة بها من الموارد الطبيعية ما لا يعد ولا يحصى، وبها من مشاريع بناء البنية التحتية والمشاريع التنموية الجبارة في جميع أنحاء البلاد، موقعها الجغرافي الإستراتيجي المميز الذي يضعها في قلب المنطقة التي تربط ثلاث قارات هي آسيا، أفريقيا وأوروبا، مع وجود الخطة الطموحة لربط شمال المملكة بجنوبها وشرقها بغربها بشبكة قطارات تقوم بنقل البضائع والركاب سيعطي ذلك تأكيداً مباشراً لأهمية الموقع الجغرافي الذي تتمتع به المملكة. ويعتبر ذات المشروع الضخم فرصة استثمارية ممتازة على المدى المتوسط والطويل. مشيراً إلى التراخيص التي أصدرتها الهيئة العامة للاستثمار للمشاريع الاستثمارية ساعدت على تقدم المملكة في تصنيف مؤشر التنافسية الجاذبة للاستثمار لتحتل المركز ١٣ عالمياً والذي أعلن عنه من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي. وأوضح أن المملكة تصدرت دول العالم العربي والشرق الأوسط كأفضل بيئة استثمارية من خلال ١٠ مؤشرات فرعية تقيس التكاليف والوقت اللازم لأهم الإجراءات المؤثرة على أداء الأعمال. وإلى ذلك، ظلت المملكة تحتل المرتبة الأولى عالميا من ناحية سرعة تسجيل العقار عند تسجيل الملكية، حيث وصل مجموع الاستثمارات ما يقارب الأربعين مليار دولار وهو مبلغ جيد إذا ما قورن بالاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على منطقة الخليج خلال السنوات القليلة الماضية. وقال: «لكن في رأيي الشخصي لا يوجد حتى شبه مقارنة بالنسبة إلى الموارد الاستثمارية الموجودة في المملكة والموارد الموجودة في دول الخليج مجتمعة. لا نريد هنا الدخول في معترك النسب المئوية والمقارنات لأنه لا توجد مقارنة في اللوائح المحفزة. وبالتالي لا أظن أنه من العدل أن نأخذ الدول الخليجية والهند وحتى الصين كمؤشر نعتمد عليه للحكم على مدى الفاعليّة لنجاحنا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية للمملكة. إننا جميعاً قد نتفق على أن هذا المستوى ليس بطموحنا، وهذا بحسب كلمة معالي المحافظ على أن تصل المملكة إلى مصاف أفضل ١٠ دول من حيث تنافسية بيئة الاستثمار في نهاية ٢٠١٠ أو ما أطلق عليه برنامج ١٠ في ١٠. وما يبدو لي أن هناك هدفين رئيسين تعمل عليهما الهيئة العليا للاستثمار هما توطين الاستثمارات الداخلية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية».

شريك استراتيجي

وحول الطرق التي يتوقع أن تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي يعتقد الدكتور العريني أن الأزمة المالية فرصة للمملكة لأنها لم تتأثر بها إلى حد كبير كما تأثرت الدول الأخرى، وقال من المهم جدا دخول الدولة كشريك إستراتيجي حتى تقلل من عوامل التخوف لدى المستثمرين خصوصا في المجالات المهمة والكبيرة مثل الغاز والصناعات المعتمدة على البترول. وأضاف أن الدولة يجب أن تدخل كشريك إستراتيجي من خلال صندوق الاستثمارات العامة واستخدام الفائض المالي الموجود في استثمارات تعود بالنفع على المملكة من خلال زيادة الناتج العام خلال زيادة صادرات المملكة في عدة منتجات من أهمها المنتجات البترولية، وأيضاً زيادة إنتاجية المواطن والمواطنة من خلال زيادة فرص العمل الحقيقية وليس من خلال تشجيع استثمارات ليس لها قيمة مضافة هي مجالات عادية جدا يستطيع أي مواطن القيام بها إذا أخذنا بالاعتبار مثلاً سوبر ماركت أو محال مواد غذائية أو مطاعم أو مصانع بلاستيكية عادية.

وقال: نريد الاستثمار الحقيقي الذي يكون في نقل خبرات في قطاعات أو صناعات عالية الجودة أي صناعات لها قيمة مضافة عالية.

التركيز على الجودة

ويعيدنا الأستاذ عامر الحسيني إلى المميزات العديدة التي تتمتع بها المملكة ويقول إن ذلك كفيل بجلب عدد لا بأس به من المستثمرين إلى المملكة. لكن الهدف في المستقبل يجب أن يكون باتجاه التركيز على جودة الاستثمارات المستقطبة للمملكة.

كما أن على هيئة الاستثمار الاتجاه لاستخدام التأثير الإعلامي في إبراز الصورة الحقيقية عن واقع المملكة والفرص المتاحة والأمكانات المتوافرة. وقال: هذا يكون بالتعاون مع الجهات الإعلامية بالمملكة والجهات ذات العلاقة مثل وزارة الإعلام وهيئة السياحة وغيرهم.

الحسيني: على هيئة الاستثمار الاستفادة من الإعلام الخارجي وتحسين بيئة العمل تصنع فرصاً عديدة

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 10-04-2010 رقم العـدد: 2102 رقم الصفحة: 69 مسلسـل: 82 رقم القصاصة: 4

فالنشاط الإعلامي الدولي له دور كبير في التعريف بالفرص المتاحة، واستقطابها..

بالإضافة إلى الاستفادة من عدد المبتعثين في الخارج، وأنهم أداة وطنية يملكون الفرصة للتعريف بفرص الاستثمار في المملكة ويعكسون الصورة الحقيقية للمجتمع ومكوناته. وهذا يكون بإقامة المعارض المتخصصة واللقاءات والندوات التعريفية والتي يساهم فيها المبتعثون بشكل متميز. كما أن استمرار برنامج الابتعاث للسنوات القادمة سيتيح الفرصة لأكبر عدد من الطلاب للاستزادة من العلوم المختلفة، إلا أن توظيف هذا العنصر ليخدم الشركات القادمة واحتياجات السوق، سيكون له دور كبير في تخفيف العبء على هذه الشركات في تأهيل الموظفين لديها، وهذا يعد حافزاً لهذه الشركات. وسيزيد من فرص سعودة الوظائف بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل.

مؤكداً أهمية تطوير القوانين المعمول بها مثل قانون الشركات، ولوائح حوكمة الشركات وتطوير المعايير المحاسبية باتجاه المعايير الدولية وقال: هذه من أهم العناصر التي ستساعد في استقطاب المزيد من الشركات الدولية لفتح استثمارات بالمملكة، وكذلك فتح الفرص الاستثمارية في الأنشطة المختلفة، فلا يقتصر ذلك على نشاط الصناعات البترولية فقط، وإنما يجب أن تولى كافة القطاعات المستوى ذاته من الأهمية، والجهد لاستقطاب استثمارات ذات جودة عالية، وبتنوع يخدم الأهداف المرسومة في المجالات المختلفة مثل الصناعات البترولية والطاقة، والنقل والدعم اللوجستي، والتعليم والصحة والتقنية.

الاستثمارات المباشرة

ويؤكد الأستاذ صالح حفني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة ما قبل الأزمة الماليّة، تركز على الدول النامية والقطاعات التي يسهل فيها الحصول على الائتمان. وعقب تفشي أزمة الائتمان في جميع أنحاء العالم، تحوّلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والناشئة ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية بمعدل ١٨٪، في حين ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في أفريقيا بالغة ٨٨ مليار دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٨، بزيادة مقدارها ٢٦٪ مقارنة بالعام الأسبق.

وقال إن الأصول الضخمة التي تمتلكها المملكة في الخارج والمعدّلات المنخفضة للدين العام، تجعلان منها بلداً جذاباً بالنسبة للمستثمرين الأجانب. إضافة إلى ذلك، تعهدت المملكة باستثمار ٤٠٠ مليار دولار في مشاريع البنية التحتية من خلال خطتها الاقتصادية ٢٠٠٩-٢٠١٣، مما يُعزّز ثقة المستثمرين كذلك بقاء أسعار النفط في مستويات جيدة واستمرار المملكة بحفظ التوازن في الإنتاج الخاص بمنظمة أوبيك، واستمرار تصدير ما يعادل ١٢ مليون برميل يومياً لسد حاجة الأسواق.

النمط التسويقي

مشيراً إلى أن الموجات الاقتصادية تعتبر عاملاً مهماً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وقال إن العلاقة على ما يبدو علاقة عكسية، لأنه من الواضح توجه رؤس

توقيع العقود مع عدد من الدول لتنشيط الإستثمار

الأموال المعدة للاستثمار من المناطق التي تأثرت تأثراً مباشراً بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية إلى المناطق الأكثر أماناً والواعدة بمعدلات نمو جيدة تساعد على تعويض الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة. وبالرغم من وجود كثير من التنبؤات على أن هناك بوادر انفراج للأزمة الاقتصادية، كما أن الأرقام على أرض الواقع تثبت العكس وأضاف لو أخذنا بهذه المعطيات ضمناً، فيتوجب على الهيئة العامة للاستثمار إعادة النظر في الإستراتيجيات والأهداف الموضوعة لبلوغ برنامج ١٠على١٠ وقال إن الهيئة العليا للاستثمار تسلك نمطاً تسويقياً لجلب الاستثمارات الأجنبية للمملكة يعرف بالنهج السلبي Passive Approach وهذ النمط التسويقي ربما يعمل، ولكن بتسارع نمو لا يتماشى مع الوضع الاقتصادي العالمي خصوصاً في البلدان المتقدمة. في حين أنه من الأفضل للهيئة العامة للاستثمار سلوك نمط تسويقي أكثر فعالية يعرف بالنهج الاستباقي Proactive Approach وهذا النمط التسويقي يسارع في الوصول إلى أرقام أفضل بكثير عن الأرقام المحققة إلى تاريخه. وللعمل بهذا النمط التسوقي يتحتّم على الهيئة إيجاد فريق عمل من خبراء التسويق والبيع والقيام بورش عمل داخلية لتحديد الحيثيات، الأهداف الرقمية Financial Goals، والأهداف النوعية، وأعني بذلك دراسة أفضل القطاعات والموارد التي من خلال تسويقها نصل إلى الأهداف الرقمية المرتجاة. من ثم يقوم فريق العمل بالتحرك الفعلي بما يعرف Massive Campaign او Road Show يتم من خلاله ترتيب زيارات عمل لكبرى شركات الاستثمار في العالم وبالطبع كبرى الصناديق السيادية الموجودة في المنطقة، مع التأكيد على أن يتم ذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية والملحقات التجارية التابعة لسفارت المملكة لدى الدول الصديقة المعنية بالأمر. ولذلك يجب إعداد محاضرات Presentations إعلامية، اقتصادية، استثمارية المقصود الفعلي لها هو عمليات البيع، كذلك إعداد كتيبات صغيرة مضمونها ما جاء في المحاضرات توزع على الحاضرين، وإعداد كتيبات أكبر تتضمن جميع المعلومات عن الاستثمار في المملكة يقوم الملحق التجاري في السفارة بتوزيعها على الشركات التي لم يتم زيارتها من قبل فريق العمل التابع للهيئة العليا للاستثمار.

فيما قال الأستاذ فهد حجازي أعتقد أن الهيئة قد تخطت مرحلة الاعتماد على مناديب يمثلونها خارج المملكة، وقد يكون الوقت قد حان لتأسيس مكاتب تمثيل في البلدان ذات العلاقة أو البلدان المسترجى استقطاب استثمارات منها.

حجازي: حان الوقت لتأسيس مكاتب متخصصة بدلاً من الاعتماد على المناديب في استقطاب الاستثمارات